البحث الثانى

# التوزيع الإقتصادى الأمثل لصادرات الأرز فى الأسواق الخارجية

**د. شهناز عيد محمود موسى**
**أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد الزراعي**
**كلية الزراعه – جامعة الفيوم**

## الملخص والنتائج والتوصيات

تعتبر الصادرات الزراعية أحد الموارد الرئيسية لتوفير النقد الأجنبى اللازم لتمويل برامج التنمية الإقتصادية بالدولة، ويحتل الأرز مكانة هامة فى البنيان الإقتصادى المصرى، حيث يعتبر من المحاصيل الغذائية الذى يفيض إنتاجه عن حاجة الإستهلاك المحلى منه، ولذلك فهو يمثل أحد المحاصيل التصديرية الهامة، حيث بلغت قيمة صادرات الأرز عام 2006 نحو 1.65 مليار جنيه تساهم بنحو 22.6% من إجمالى قيمة الصادرات الزراعية، الأمر الذى يتطلب ضرورة الإهتمام بإمكانية تعظيم حصيلة قيمة الصادرات الأرزية، من خلال دراسة توزيع صادرات الأرز المصرية فى مختلف الأسواق العالمية.

ونظرا لان تخطيط تصدير الارز من الامور الهامة التى يجب اخذها فى الاعتبار،ومحور هاما من محاور السياسة الاقتصادية التى تهدف الى تعظيم العائد التصديرى من الارز حتى يمكن الحصول على العملة الصعبة اللازمة لتمويل خطط التنمية الاقتصادية ، ولذلك تنحصر **مشكلة البحث** فى كيفية تصدير الأرز للخارج بطريقة تؤدى إلى تعظيم العائد التصديرى من مختلف الدول المستوردة للأرز المصرى.

**ويهدف هذا البحث** إلى تحليل الهيكل الحالى لصادرات الأرز المصرية الى مختلف الدول المستوردة، وإعادة النظر فى تخطيط صادرات الأرز المصرى، للحصول على أكبر عائد تصديرى ممكن من خلال المحافظة على الأسواق التقليدية وخلق اسواق جديده، وذلك من خلال إعادة توزيع

.

كما تم إستخدام أسلوب البرمجة الخطية لبيان حجم قيمة صادرات الأرز المثلى، وتم **الإعتماد على بيانات** نشرة التجارة الخارجية التى يصدرها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء خلال الفترة (2003-2006).

**وأوضحت النتائج** أن سوريا قد إحتلت المرتبة الأولى من حيث كمية صادرات الأرز لها فى قائمة الدول المستوردة للأرز المصرى، يليها كل من تركيا والأردن وليبيا والسودان، كما إحتلت سوريا أيضاً المرتبة الأولى من حيث قيمة الصادرات الأرزية لها من بين الدول المستوردة للأرز المصرى، يليها كل من تركيا وليبيا والأردن والسودان عام 2006.

وقد أوضحت نتائج تحليل نموذج البرمجة الخطية أن إجمالى قيمة الصادرات المصرية من الأرز للدول الداخلة فى النموذج عام 2006 قد بلغت نحو 1594.5 مليون جنيه، كما بلغ إجمالى حصيلة العائد التأشيرى لصادرات الأرز المصرى نحو 1736.1 مليون جنيه، وعلى ذلك يتضح أن النموذج قد حقق الهدف من حيث تعظيم حصيلة قيمة صادرات مصر من الأرز، إذا ما تم إعادة هيكلة توزيع الصادرات للدول المستورده، حيث تبين أن قيمة الصادرات التأشيريه تفوق نظيرتها الفعلية بنحو 141.6 مليون جنيه، وبنسبة زيادة قدرت بنحو 9% من قيمة صادرات الأرز، ولتحقيق تلك الزيادة فى قيمة صادرات الأرز فإنة يجب زيادة الكميات المصدرة لأسواق دول سوريا وروسيا وتنزانيا، والحفاظ على نفس الكميات المصدرة لأسواق دول رومانيا، لبنان، بورتوريكو، سنغافورة، الولايات المتحدة، والنمسا. وتقليل الكميات المصدرة من الأرز لأسواق باقى الدول الأخرى.

وأخيراً **أوصت الدراسة** بضرورة النظر فى التوزيع الجغرافى لصادرات الأرز المصرى فى الأسواق الخارجية، بما يحقق تعظيم العائد من الصادرات، وفتح أسواق تصديرية جديدة لا تهتم بالمواصفات القياسية بقدر اهتمامها بانخفاض السعر مثل دول أفريقيا، والعمل على إقامة روابط قوية للتجارة الخارجية مع الدول الأفريقية لتنمية الصادرات المصرية .